Tikrit University

College of Nursing

Basic Nursing Sciences

First Year - 2023-2024

English

(Title: democracy)

By assistant teacher: Alaa Mohammad Hassan

تقييم النظام الديمقراطي مع تطبيقات الديمقراطية لبعض الدول

عند تقييم أي نظام ديمقراطي نجد فيه ايجابيات وسلبيات وهي كالأتي:-

ايجابيات ومحاسن النظام الديمقراطي

1- استقرار سياسي وخلق نظام يستطيع فيه الشعب أن يستبدل الإدارة الحاكمة سلمياً بدون تغيير الأسس القانونية ودون اللجوء إلى العنف .

2- تامين سعادة طبقات الشعب كافة، ارتفاع معدلات السعادة تزداد مع ازدياد الديمقراطية.

3- جعل الحكام خاضعين للمسؤولية والمراقبة أمام المحكومين.

4- اختيار الكفاءات الممتازة.

5- نقل السلطة بعيداً عن القوة والعنف إلى طريق الوفاق والرضا بين المحكومين.

6- تقوي ولاء الشعب للحكومة وتغرس الثقة في نفوسهم .

7- تعد الديمقراطية مدرسة لتدريب المواطنين على تحمل أعباء الحكم لأنها تقوي حب الوطن في نفوسهم.

8- رفع مستوى الذكاء ورغبة المواطنين في خدمة المصلحة العامة.

9- تجعل الدولة خادمة للفرد وتوفر الضمانات الكافية للحريات الشخصية.

10- انخفاض في مستوى الفساد والإرهاب والفقر.

11- تفسح المجال للجميع للدفاع عن حقوقهم وهذا يضمن السعادة والرخاء.

12- تحقيق العدل والذي يعد من الأغراض الأساسية التي تنشأ الدولة من اجلها.

13- زيادة ثقة الناس بالحكومة التي يشاركون فيها الناس مشاركة فعلية.

14-التأكيد على أهمية الثقافة العامة والمصلحة العامة وتثقيف الشعب.

أما سلبيات ومساوئ النظام الديمقراطي فهي كالأتي:-

1- الديمقراطية تضع مقاليد الحكم بيد عامة الشعب، وقد تكون جاهلة بأساليب الحكم.

2- مبدأ حكم الأغلبية الذي تقوم عليه الديمقراطية ينتهي بحكم الأقلية، لان العديد من أصحاب حق الانتخاب من المواطنين لا يشاركون في الانتخابات فتصبح نسبتهم اقل من 50% وعندما يتم التصويت على القرارات بالأغلبية فان هذه التشريعات لا تنال الغالبية العظمى من المواطنين.

3- الديمقراطية النيابية تفضل الأثرياء لقدرتهم على خوض المنافسة إثناء الحملات الانتخابية وكثرة إجراء الانتخابات، وقصر مدة الحكم، وسرعة تبادل المراكز الرئيسية في الدولة ذلك يعطل عمل الحكومة.

4- عدم استقرار الوزراء وكبار الموظفين في مناصبهم مما يجعلهم يستغلون الموقف للكسب السريع على حساب المجتمع.

5- تشجيع النواب المنتخبين على تغيير القوانين من دون ضرورة تدعوا إلى ذلك وجلب قوانين جديدة قد تحد من الحريات.

6- تقوم الديمقراطية على حكم الأغلبية، وقد تتعرض الحريات العامة إلى الخطر من استبداد الأغلبية والتجاوز على حقوق الأقليات.

7- بطئ وتعقيد ملازم لعملية صنع القرار فيها.

8- بالدول الديمقراطية يحتاج اخذ موافقة البرلمان قبل الشروع بالعمليات العسكرية الهجومية، عند حدوث حرب تتطلب الرد السريع مما يؤدي إلى تأخير عملية الدفاع أو الهجوم العسكري على العكس من الأنظمة الأخرى التي تتخذ إجراءات سريعة وقوية.

9- الديمقراطية الليبرالية تعني تفترض وجود حس بالقيم المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد، إلا أن اغلب الشعوب لا توجد فيها الوحدة الثقافية أو العرقية أو القومية بل هنالك فوارق لغوية وثقافية ودينية.

10- الديمقراطية تأخذ بنظام الكم ولا تعطي للتباين في الذكاء والكفاءة دوراً مفضلاً مما يجعل الحكومة ضعيفة وعاجزة أمام المصاعب التي تواجهها.

11- الديمقراطية عاجزة عن مواجهة الأزمات نتيجة الصراعات بين أعضاء البرلمان وعدم الاتفاق على رأي موحد وسريع لمواجهة الأزمة.

12- هدر كبير للمال نتيجة إدارة عمليات الحكومة وأجهزتها خاصة في أوقات الانتخابات.

13- الفساد المالي المنتشر بصورة واسعة في الأنظمة الديمقراطية مقارنة مع الأنظمة الأخرى.

14- السلطات الواسعة التي تقف وراء الحكومة تجعلها خطرة إذا كانت متعصبة قليلة المقدرة.

15- تعليم يسير بمستويات واطئة وتغفل الثقافة والآداب والفنون.

تطبيقات الديمقراطية في الدول العربية

عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية واجهت نوع من الضعف للعديد من الأسباب منها:-

1- رسوخ القيم الاستبدادية

2- سلطة أبوية

3- تخلف اقتصادي

4- الخوف من الاضطرابات

5- أسباب نفسية وتاريخية

لكن الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء ذلك هي:-

1- هشاشة الدولة

العامل الجغرافي السياسي له اثر كبير على الدولة العربية بسبب الثروة النفطية مما يجعلها عرضة لاستقطابات خارجية وداخلية أدى إلى فقدان الأمن والشعور الدائم بهشاشة الدولة مما زاد

شعور الحكومات برغبة في مواكبة متطلبات الدولة الحامية في التحولات السياسية الداخلية أكثر من حاجتها إلى التفاهم مع الرأي العام ولاعتمادها موافقة وتامين شرعيتها فتجاهل مسالة الشرعية للسلطة أدى إلى الاستهزاء بالشرعية وإعطاء أهمية للقوة والقهر كوسيلة للبقاء بها فهي أكثر بعداً عن الديمقراطية.

2- مشاكل الاندماج الوطني

العامل الاجتماعي السياسي مع تطور حركة الاندماج الوطني أدى إلى صعود فئات عشائرية غير مثقفة إلى السلطة العليا مما ترتب عليه انهيار الثقافة السياسية وحل محلها التوازنات الطائفية والعشائرية فولد مجتمع عدائي للدولة وأكثر ميلاً إلى السلطة وأكثر نضجاً ووعياً سياسياً.

3- احتكار الثروة

العامل السياسي الاقتصادي وتفاوت الدخل العام للأفراد زاد من التوترات السياسية نتيجة الضغط المتولد من الأزمات الاقتصادية للبلد مع وجود العديد من النخب السياسية تعمل على تقليص النفقات وضغط الميزانيات لصالحها فبغياب دولة قوية يزداد القلق في كيفية بلورة سياسة شاملة تنموية تنهض بالبلد لتحقيق اقتصاد مثالي.

4-انقسام نخب الشعب وغياب الاجتماع

أن سبب انقسام نخب الشعب يعود إلى أن المجتمع العربي يعاني من انقسام عقائدي بين العلمانية المسيطرة على الدولة والاتجاه الإسلامي المسيطر على المجتمع بالتالي الصدام بينهما يؤدي إلى انهيار المجتمع والدولة والقيود، ويمكننا القول أن إصلاح النموذج الديمقراطي لابد من معالجة الأسباب التي تكمن وراء ضعفه لتحقيق الديمقراطية بصورة صحيحة.